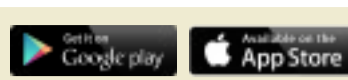




يمكنكم تحميل تطبيق (المدى) على هواتفكم من خلال قراءة QR Code



www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

٨ صفحات مع الملحق (٥٠٠) دينار

العدد (5162) السنة التاسعة عشرة - الأحد (10) نيسان 2022 جريدة سياسية يومية رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

مخزي ليرع

شبكة الحياة
للانترنت والاتصالات المحدودة
تغطية الانترنت في كل محافظات العراق
ترويج كافة الشركات و دوائر الدولة
بخدمات الانترنت...
شريك رسمي لوزارة الاتصالات

العنوان: العراق - بغداد - شارع الطلعة - قرب الجامعة التكنولوجية
sales@hayat-isp.net
+964 783 498 5876
+964 783 579 6067

أكثر من 123 مليون دولار لدعم خطوات الحكومة الإصلاحية

دون معدل 3% خلال الفترة ما بين 2021 - 2023 في ظل غياب عملية مسرعة للإصلاحات واستمرار النقص في المياه والكهرباء، وأشار، إلى تأسيس صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة اعمار العراق في العام 2018 من قبل البنك الدولي وعدد من الدول المانحة بالشراكة مع الحكومة العراقية ويتمويل من كل من كندا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة، ولفت التقرير، إلى ان الصندوق يعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية على توفير المعلومات اللازمة للأجندة الإصلاحية التي اعتمدها الحكومة في تشرين الأول 2020.

■ **التفاصيل ص2**

■ ترجمة: حامد احمد

ذكر البنك الدولي أن صندوق «إعادة الإعمار» سيساعد العراق في خطواته الإصلاحية، لافتاً إلى أن دولا قدمت أكثر من 123 مليون دولار لهذا الصندوق ودعم مختلف القطاعات. وذكر تقرير للبنك الدولي ترجمته (المدى)، أن «المؤشرات الاقتصادية بشأن العراق ومع تحسنها وتعافي أسواق النفط العالمية فأنها تعطي توقعات بان ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد المتمثل بالنفط على المدى المتوسط». وأضاف التقرير، أن «نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من المتوقع أن ينمو

عامان على حكومة الكاظمي وتلويح جديد ب « حل البرلمان » إيطاريون» يهاجمون «الصدر» في أول أسبوع من اعتكافه وشكوك بتوقيت قصف أربيل

نهاية الاسبوع حملت ايضا، مبادرة جديدة لاهد زعماء الاحزاب الشيعة لإنهاء الإزمة السياسية، مقابل تلويح من حلفاء «الصدر» بإمكانية «حل البرلمان». وبدأ زعيم التيار الصدري منذ الاحد الماضي ومع بداية شهر رمضان «الصوم» عن التصريحات السياسية، بعدما قرر اعطاء خصومه (التنسيقي) مهلة اربعين يوما لتشكيل حكومة من دونه.

■ **التفاصيل ص3**

الشيعة التي باتت تعرف بـ «الثلاث المعطل»، مما شل عملية تشكيل الحكومة. وعلى إثر ذلك هاجم «الإطاريون» زعيم التيار في عطلة نهاية الاسبوع الأخيرة، وعادوا للترويج لرواية «تفكيك الشيعة بدعم خارجي» كما وجهوا انتقادات مبطنة ضد «الصدر» في قضية حل الحشد الشعبي، ورفضوا تشكيل حكومة «صدرية».

بغداد / تميم الحسن
مضى اسبوع تقريبا على «اعتكاف» زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، فيما يستمر «الإطار التنسيقي» في محاولة أخراج الأخير من عزلته، وسحبته الى التصريحات، مرة أخرى. وكان «الصدر» قد دخل في «صمت سياسي» واغلق ابواب التفاوضات مع جزء من القوى

إجراءات مشددة لرصد تحريف أرقام العجلات

بغداد / أسامة البياتي
صعدت مديرية المرور العامة من اجراءاتها المتابعة تحريف أرقام لوحات العجلات، في وقت حذر مراقبون من هذه الظاهرة وإمكانية استخدامها في العمليات الارهابية، داعين إلى بذل المزيد من الجهود لمحاسبة المتورطين بها. ونكرت مصادر في مديرية المرور، في حديث إلى (المدى)، أن «توجيهات صدرت مؤخراً من مديرية المرور العامة بتكثيف العمل لرصد حالات التلاعب والتحريف بأرقام المركبات، ما دعا إلى التأكيد على ملاحقة المتورطين بهذه الحالات بغية محاسبتهم واحالتهم على المحاكم المختصة». بدوره، قال الخبير الامني علاء النشوع، في حديث إلى (المدى)، ان «ظاهرة تحريف ارقام المركبات تشكل خرقاً أمنياً جديداً على الساحة العراقية التي تواجه تحديات كبيرة في قضايا العمليات الارهابية بكل اشكالها وأنواعها».

■ **التفاصيل ص3**



الاتواء الجوية تتوقع تصاعد موجات الغبار لعشرات المرات هذا العام... عدسة: محمود رؤوف

طالب عبد العزيز يكتب: **ما جاء في لغة أهل النخل**

لطيفة الدليمي تكتب: **عقلانية انقلابت شيطنة !!**

«فائض النفط» يشجع على تصفير الديون

بغداد / فراس عدنان
تسعى الحكومة إلى تنفيذ ستراتيجية تسديد ديون العراق الخارجية والداخلية البالغة نحو 68 مليار دولار، لتقوية النظام المالي للدولة، يأتي ذلك في وقت دعا خبراء إلى تنوع مصادر التسديد وعدم الاعتماد على ارتفاع النفط فحسب، مقدرين احتياطي البنك المركزي في الوقت الحالي بنحو 70 مليار دولار. وقال المستشار المالي في مجلس الوزراء مظهر محمد صالح، إن «الستراتيجية الصحية والمهمة في التعامل مع ملف المديونية في العراق، تكون بتسديد

إيران تتجاهل دعوتين للباحث بشأن المياه

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

■ **التفاصيل ص3**

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

تعويضات نينوى.. المواطنون يشتكون والجنة تتهم جهات أخرى

غير مبرر، وذلك بسبب الإجراءات الروتينية والحلقات الزائدة، ولهذا السبب يتعرض المواطن لضغوط كبيرة ولجهد كبير وحتى الابتزاز أحيانا لإنجاز معاملته، وهذا كله بالإمكان تخطيه من خلال حل أسباب التأخير والغاء الروتينيات والحلقات الزائدة، مشيراً إلى أن تلك المعوقات تقع خارج دائرتنا. وعن الحديث بشأن وجود فساد في اللجنة، كشف عكلة خلال حديثه ل(المدى)، عن أنه «منذ استلامه مهام الإدارة لم تحصل سوى حالتي فساد في اللجنة، وتمت إحالتهم إلى التحقيق، ولكن إن وجدت، فإن المواطن غير مستعدين ليشهدوا على ذلك، وهذا ما يعطل إمكانية معالجة المشكلة». ويجسب عكلة، فقد «استلم أكثر من 28 ألف متضرر حقوقهم من اللجنة»، موضحاً «أقترحنا حلولاً للجهات المعنية للإسراع في إنجاز معاملات المتضررين، ولكن لحد الآن ليست هناك حلول جزئية في هذا الملف». هذا وبلغ عدد المنازل المدمرة في المدينة بالآلاف، فضلاً عن سقوط آلاف القتلى والجرحى من العسكريين والمدنيين في محافظة نينوى نتيجة سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على المحافظة.

■ نينوى / ثيث حسين

رغم مرور أكثر من أربعة أعوام على تحرير محافظة نينوى بأكملها من سيطرة عناصر تنظيم داعش الإرهابي، إلا أنه ما زال الآلاف من المواطنين يشتكون من عدم استلام مستحقاتهم من التعويضات بعد تضرر العوائل من الهجوم الإرهابي على المحافظة في حزيران 2014. وقال مواطن مردان هيثم يقول: «قبل أكثر من ستة أشهر قدمت أوراقي إلى لجنة التعويضات، ولكن إلى اليوم لم تكتمل معاملتي، مضيفاً: «التأخير الحاصل غير مبرر، وسببه الروتين والبيروقراطية». وأشار هيثم إلى أنه «يبدو أن الضرر الذي لحق بنا لم يكن كافياً، لتأتي الحكومة أيضاً وتلعب دورها السلبي». من جانبه أكد مدير لجنة تعويضات نينوى، محمد عكلة ل(المدى)، أنه «بلغ عدد طلبات التعويضات نحو 83 ألف مواطن لغاية اليوم، منها 20 ألف طلب لأضرار بشرية (مصابين ومفقودين وشهداء) مقابل 63 ألفاً لأضرار الممتلكات». وأوضح عكلة، قائلًا: «التأخير الذي يحصل

■ بغداد / المدى

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

■ بغداد / حسين حاتم

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

اتحاد الكرة ينفي حل المنتخب الوطني

■ بغداد / المدى

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

الذي باشر بأربعة منها لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب في القرى المحيطة بها، ونفى، «وجود تأثير لهذه السدود في الإيرادات المائية باتجاه نهري بجلة والغرات، لأنها ضمن مجموعة السدود المدرجة في الدراسة الاستراتيجية».

البنك الدولي: "صندوق الإعمار" وفر المعلومات الكاملة لـ"الورقة البيضاء"

دول تقدم أكثر من 123 مليون دولار لدعم خطوات الحكومة الإصلاحية

□ ترجمة حامد احمد

ذكر البنك الدولي أن صندوق "إعمار الإعمار" سيساعد العراق في خطواته الإصلاحية، لافتاً إلى أن دولاً قدمت أكثر من 123 مليون دولار لهذا الصندوق ودعم مختلف القطاعات. وذكر تقرير للبنك الدولي ترجمته (المدى)، أن "المؤشرات الاقتصادية أسواق النفط العالمية فأنها تعطي توقعات بان ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد المتمثل بالنفط على المدى المتوسط". وأضاف التقرير، أن "نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من المتوقع أن ينمو دون معدل 2٪ خلال الفترة ما بين 2021 - 2023 في ظل غياب عملية مسرعة للإصلاحات واستمرار النقص في المياه والكهرباء". وأشار، إلى "تأسيس صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة اعمار العراق في العام 2018 من قبل البنك الدولي وعدد من الدول المانحة بالشراكة مع الحكومة العراقية ويتمويل من كل من كندا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة". ولفت التقرير، إلى أن "الصندوق يعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية على توفير المعلومات اللازمة للأجندة الإصلاحية التي اعتمدها الحكومة في تشرين الأول 2020". وتحدث عن "قيام الصندوق بإعداد 23 عملاً تحليلياً متعدد القطاعات يتعلق بالورقة البيضاء وساعد ذلك في وضع الاستراتيجيات وخرائط طرق للإصلاحات بمختلف القطاعات والأنشطة التي من المقرر الشروع بتنفيذها في العام القادم".

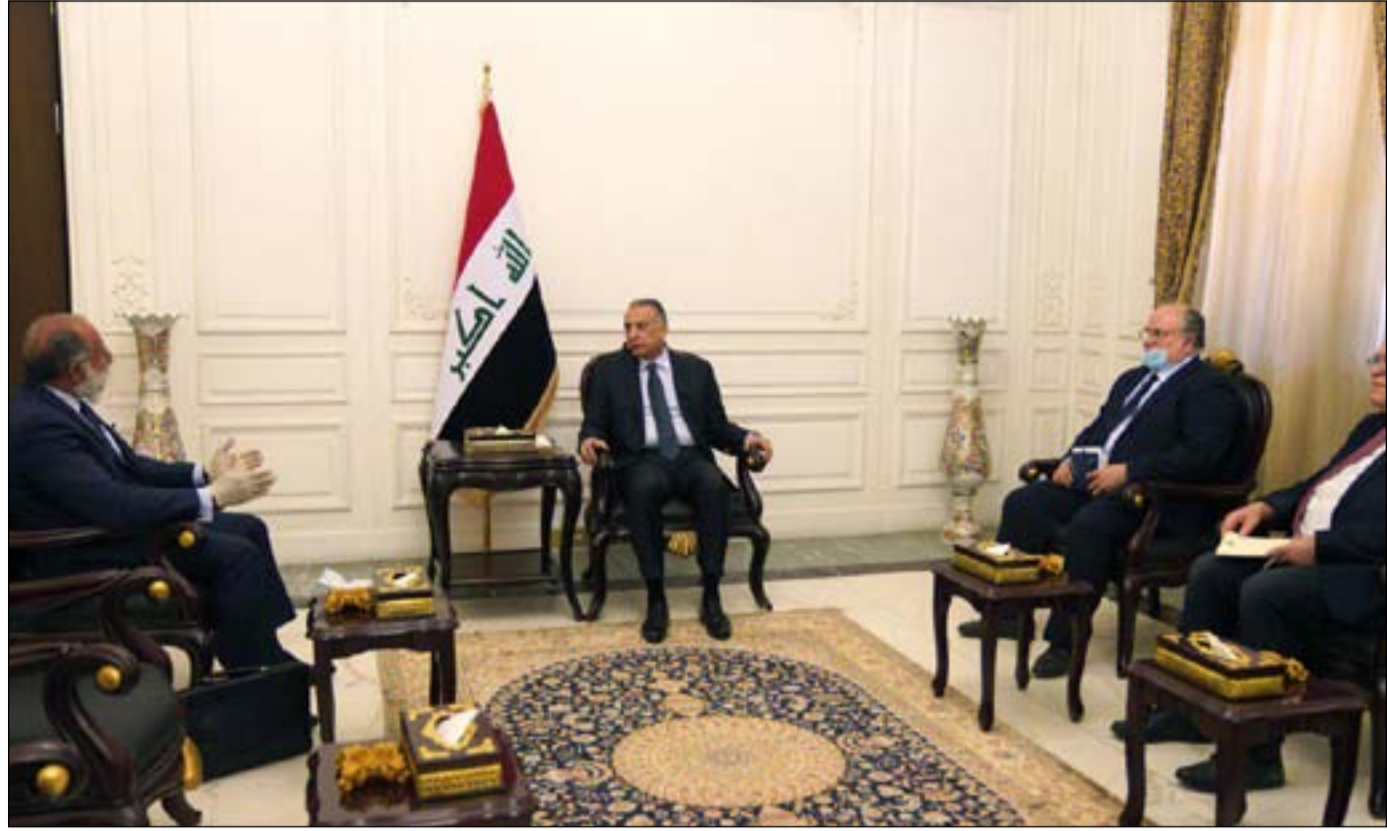
وأوضح التقرير، أن "تلك الدول المانحة قدمت التزامات بدفع مبلغ 123.4 مليون دولار، من بينها 94.17 مليون دولار تم إيداعها للصندوق حالياً". ونوه، إلى "عمل مشاريع الصندوق على دعم قطاعات إعادة الإعمار والزراعة والمياه والطاقة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، مع دعم الحكومة العراقية في إدارة جهودها للإصلاح". وأفاد التقرير، بأن "مشاريع الصندوق تهدف إلى تعزيز الإصلاح والتعافي

الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الإعمار عبر سلسلة من القطاعات ومن خلال برامج تجريبية مبتكرة واستثمارات مشتركة تكمّل أو تحسّن فعالية البرامج الحكومية بما فيها البرامج الممولة من البنك الدولي للانشاء والتعمير". ولفت، إلى "دعم الأجنحة الإصلاحية طويلة المدى للحكومة العراقية مع التركيز على التنوع الاقتصادي والنمو بقيادة القطاع الخاص". ويواصل، أن "خارطة مشاريع إعادة الإعمار شملت كلا من محافظة نينوى ومحافظة الأنبار ومحافظة ديالى

وصلاح الدين، وذلك على أساس المناطق التي تعرضت للدمار والمراكز الحضرية الأخرى في العراق". ونبه، إلى "دعم إدارة النقاط الساخنة للتلوث البيئي في البلد وتعزيز الإشراف والقدرات الإنشائية". أما في محافظة ذي قار والبصرة وقادة وأعضاء الإطار التنسيقي، ففي الوقت الذي يتحدث فيه بعضهم، عن قبولهم بدور المعارضة، يتحدث آخرون عن مفردات الإقصاء والتهيش.

ويوضح من خلال تعليقات أعضاء في الإطار التنسيقي، الخوف والقلق من تسليم الصدر زمام الأمور، تحسباً لاستعادة عكسية قد تضعف نفوذهم، أو تمارس تضيقاً عليهم على المستوى السياسي والعسكري. وتبرز ملفات شبهات الفساد والتورط في المال العام، كأحد أسباب عدم رغبة قوى الإطار التنسيقي في تولي دور المعارضة، رغم أهمية وعلوية هذا الدور في الممارسات الديمقراطية، خاصة أن أغلب الأحزاب والفصائل المنضوية تحت جناح قوى الإطار، تولت سابقاً إدارة الدولة، في أغلب مفاصلها.

ويواصل، أن "الصندوق ركز في مشاريعه على المستوى الوطني وعلى تنشيط قطاع الزراعة في العراق والحماية الاجتماعية والوظائف للراغبين الفقراء والضعفاء، ودعم التعليم وتنمية المهارات، فضلاً عن مشروع دعم التعليم العالي وتعزيز النظام الصحي فيما يخص الاستجابة لوباء كورونا". وأكد التقرير، "التركيز أيضاً على التنوع الاقتصادي والتنمية وتعزيز القطاع المالي العراقي وتهيئة بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتنامية



و تعزيز القطاع الخاص". أما ما يخص التركيز على أجندة إصلاح التعليم وتنمية المهارات في العراق، فقد ذكر التقرير أن "سنوات من النزاع أدت إلى نقص حاد في المباني المدرسية والتي يعمل الكثير منها حالياً بنظام الفترتين أو الثلاث فترات، مما يحد بشكل فعلي من وقت فرص التعلم. وتشير تقديرات وزارة التربية إلى أن هناك حاجة إلى 8,000 مبنى مدرسي إضافي. بينما يعد 50٪ من المباني الحالية بحاجة شديدة لإعادة التأهيل". وزاد التقرير، "بينما يفوق الطلب على المباني الجديدة بشكل كبير على العرض، يعد التخطيط وتحديد الأولويات من الأمور الأساسية لإنشاء البنية التحتية والتعليمية في العراق، ويعتمد في ذلك على مجموعة من المعايير الإنشائية التي تأخذ بنظر الاعتبار الاختلاف بين المناطق الحضرية والريفية وآليات تحديد الأولويات". وفي مجال إحياء القطاع الزراعي، أورد التقرير، أن "المشروع يسعى إلى تقديم توصيات على مستوى السياسات ونهج مبتكر للتحول الرقمي والتكيف مع التغيير المناخي في نظام الأغذية والزراعة وتعزيز مشاركة النساء في القطاع". وتابع أن "هذا النشاط يشكل خطوة تمهيدية نحو تحديث طويل المدى لقطاع الأغذية الزراعية في العراق وتعظيم مساهمته في التشغيل والتعافي الاقتصادي والتنوع في مصادر الاقتصاد". ويسترسل التقرير، أن "الصندوق ركز على الاعتبارات المناخية في مشاريعه الحالية والمستقبلية والتي تسعى للمساهمة في إصلاح وتعافي وإعادة اعمار العراق". وأهمية دعم أجندة المناخ من خلال تعميم التغيير المناخي والبيئة والحوار حول التغيير المناخي والبيئة في العراق الذي تم تصنيفه بأنه واحد من أكثر الدول هشاشة لأثر التغيير المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وحذر، من "الزيادة الملحوظة في درجات الحرارة والانخفاض في أنماط الهطول المطري وازدياد الجفاف والتصحر وغيرها من الظواهر الشديدة وتبعاتها على صحة الإنسان". وأفاد التقرير، بأن "العراق قد التزم من خلال مساهماته المحددة وطنياً بإعطاء الأولوية للعمل المناخي في قطاعات المياه والمناطق الساحلية والغابات واستخدامات الأراضي وكى يتمكن من التعافي بالكامل وإعادة البناء من النزاعات الحالية". ويجد أن "من المهم للغاية اتخاذ تدابير فعالة للحد من المخاطر المناخية وتعزيز صمود المجتمعات والقطاعات الأكثر هشاشة". وأضاف التقرير، أن "الصندوق يعمل على جانب الحكومة العراقية على تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوفير حلول كفوءة ومناسبة ومستدامة". ومضى التقرير، إلى "إضافة العراق إلى الدول التي سيتم فيها إصدار تقرير المناخ والتنمية بغرض توفير المعلومات لبرامج التغيير المناخي والبيئة والذي من الممكن ان يحقق الأهداف التنموية الوطنية الخاصة بالعراق في سياق الاستدامة". عن: موقع ريليف ويب الدولي

احتياطي البنك المركزي يصل إلى 70 مليار دولار "فائض النفط" يشجع على إطلاق خطوات عملية لتصفير الديون

□ بغداد / هراس عدنان

نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

تسعى الحكومة إلى تنفيذ استراتيجية تسديد ديون العراق الخارجية والداخلية البالغة نحو 68 مليار دولار، لتقوية النظام المالي للدولة، يأتي ذلك في وقت دعا خبراء إلى تنوع مصادر التسديد وعدم الاعتماد على ارتفاع النفط بحسب، مقدّرين احتياطي البنك المركزي في الوقت الحالي بنحو 70 مليار دولار. وقال المستشار المالي في مجلس الوزراء مظهر محمد صالح، إن "الاستراتيجية الصحيحة والمهمة في التعامل مع ملف الديون في العراق، تكون بتسديد الديون الداخلية التي تبلغ قيمتها نحو 48 مليار دولار". وأضاف صالح، أن "هذه الديون داخل الجهاز المالي الحكومي، أي بين الأطراف المالية الرسمية وليست خارجها ولا يوجد فيها طرف أجنبي". وأشار، إلى "وجود استراتيجية لتسويتها خلال ثلاث سنوات بأن تتم تصفيتها والتخلص من أغلبها"، مبيّناً أن "أغلب الديون الداخلية بحيازة البنك المركزي العراقي، وبنحو 17٪ منها والبقية لدى المصارف الحكومية الكبيرة مثل الرافدين والرشد". وشدد صالح، على أن "اللجوء إلى تسديد هذه الديون من شأنه أن يقوّي الجهاز المالي العراقي ويعطي ثقة أكبر لاسيما وأن ما نسبته 80٪ من النظام المصرفي بيد الحكومة، وما زال القطاع الحكومي في العراق هو الأقوى". ونوه، إلى أن "الحكومة تسعى لتقوية جهازها المالي وموجوداته وسياساته وأرباحه وكفاءته ومركزه". ويواصل صالح، أنه مع "الإيرادات النفطية بهذا الشكل وبأسعار مستقرة سوف ننجح في إطفاء الديون الداخلية بالنحو المطلوب له خصوصاً وأن مبلغها أصبح أكبر من الدين الخارجي الذي هو أقل من 20 مليار دولار". وتحدث، عن "مطالبات وأرقام تظهر لا قيمة لها، لكن هذا الرقم الذي تحدثنا عنه هو الواجب الدفع والمثبت رسمياً". ومضى صالح، إلى أن "تسديد الدين الخارجي يكون بموجب استراتيجية وضعها العراق مع الجهات المعنية مثل نادي باريس وما لحقها من اتفاقيات". وكان مجلس الوزراء قد صوت على استراتيجية لتسديد الديون الخارجية والداخلية للسنوات 2022 - 2024.

□ المدى / خاص

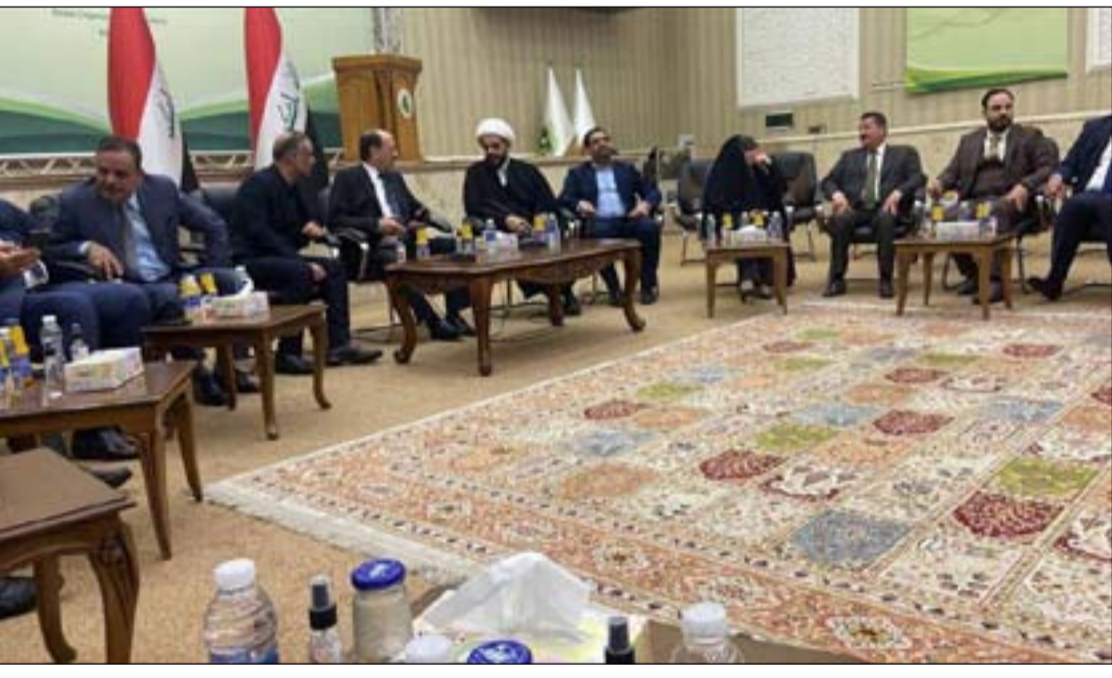
ترفض قوى الإطار التنسيقي، ممارسة دور المعارضة، في قبالة تحالف "إنقاذ الوطن" الساعي إلى تأليف الحكومة الجديدة، وهو ما أفضى إلى انسداد سياسي، قد يفتح المشهد على سيناريوهات متعددة. خلف هذا الرفض، جملة أسباب، وسرديات، بعضها معلنة، وأخرى ما زالت طي الكتمان، غير أنها تظهر على فلتات لسان قادة وأعضاء الإطار التنسيقي، ففي الوقت الذي يتحدث فيه بعضهم، عن قبولهم بدور المعارضة، يتحدث آخرون عن مفردات الإقصاء والتهيش.

ويوضح من خلال تعليقات أعضاء في الإطار التنسيقي، الخوف والقلق من تسليم الصدر زمام الأمور، تحسباً لاستعادة عكسية قد تضعف نفوذهم، أو تمارس تضيقاً عليهم على المستوى السياسي والعسكري. وتبرز ملفات شبهات الفساد والتورط في المال العام، كأحد أسباب عدم رغبة قوى الإطار التنسيقي في تولي دور المعارضة، رغم أهمية وعلوية هذا الدور في الممارسات الديمقراطية، خاصة أن أغلب الأحزاب والفصائل المنضوية تحت جناح قوى الإطار، تولت سابقاً إدارة الدولة، في أغلب مفاصلها.

قلق من النهاية

يقول عضو الإطار، وعد القوي، في تصريح مملّغ: "إنهم يريدون تجريدينا من كل قوة تشريعية وتنفيذية، وعقب وصولهم إلى السلطة، سيتخذون بحقنا عدة إجراءات". لكن زميله، القيادي في ائتلاف دولة القانون، وائل الركابي، يقول إن "الإطار ليس لديه اعتراض على عنوان المعارضة، لكننا نعتقد أن هذا الدور ليس فرضاً عليه علينا طرف سياسي آخر، خاصة وأن الإطار، أيضاً من الكتل الفائزة، ولديه 88 مقعداً، ولا يمكن دفعنا إلى هذا الدور عنوة". ويضيف الركابي، في تصريح لـ(المدى)، نحن نؤمن بمبدأ المعارضة، وكنا سابقاً

لماذا تخشى قوى "الإطار التنسيقي" دور المعارضة؟



في ائتلاف دولة القانون، نمارس هذا الدور في الدورة البرلمانية السابقة، ولكن ما هي الجوى من هذا الموقع إذا كانت الأطراف السياسية الأخرى تريد تشكيل الحكومة، ونسيطر على البرلمان كذلك؟". ويوضح الركابي، أن "المقترحات التي قدمت في هذا الشأن هي أننا لا نرفض دور المعارضة، لكن على أن تكون مبدئياً الكتلة الشيعية الأكبر، داخل البرلمان، وبناء على ذلك نتوافق على رئيس الوزراء، وصولاً إلى موضوع كل حزب، وأخذ الدور الذي يرغب به". وتكاد التجارب الماضية تعطي صورة واضحة عن سبب تلاشي بعض التجمعات السياسية، إذ أنها تفقد قوتها، لجهة عدم حصولها على مناصب حكومية، مثل الوزراء أو المدراء العاميين، لإدامة مشروعها والبقاء ضمن الأجواء العامة. وتبرز لدى الذهن السياسي العراقي عدد من الأحزاب والتجمعات الكبيرة، والتي فقدت قوتها وتلاشت على نحو دائم، بسبب عدم مشاركتها الفعلية في الحكومة، وهو سيناريو تسعى أغلب الأحزاب إلى تجنبه، وتتغنى بأطروحة الأحزاب الحاكمة،

والأخرى المعارضة، لكن القضية، أن هذا التوجه لما كانت تلك القوى في السلطة، لكنها اليوم في وضع معقد وصعب، استدارت نحو خيار التوافقية، ما يكشف التناقض والمزاوجة في تحديد البوصلة". وأشار إلى أن "تحالف إنقاذ الوطن، لديه مشروع واضح، ومنهاج محدد، ويسعى إلى تحقيقه، ومن ضمن هذا المشروع، هو إحياء دور المعارضة، فمن غير الصواب أن تؤلف حكومة، دون إيجاد قوى سياسية، تراقبها وتحدد مكانم الخلل في عملها". ومنذ عام 2003، شهدت الساحة العراقية، بروز قوى سياسية كبيرة، وأحزاب، لكنها تذوب بفعل عوامل الزمن، والشيوخة السياسية، وفقدان السلطة، وتبعض المشروع، وهو ما يجعل هذا السيناريو ماثلاً أمام القوى الأخرى في حال آرادت التحلي عن حصتها في الحكومة. كما أن الوجود ضمن الحكومات أو مفاصل الوزارات، يمنح تلك الأحزاب وقاية، وضمانة من الملاحقات القضائية، أو الاغتيال السياسي، ويعزز بشكل دائم، قوتها ونفوذها.

